

هذا كتاب يدعى

قمت هذه الكتب
٧٩

اللهم اخرجني

١٩٥٧

اللهم ارزقني فهم الانبياء وحفظ المسلمين والهام الملائكة
المقربين اللهم اخرجني من ظلمات الوهم واكرمني بنور الفهم
برحمتك يا ارحم الراحمين

دولة قدم ديارهم بالمال والسب

واختي العالمون بالادب
من تحت بيت يدي ابي امير

قد قدم لي اهل بيتي
قل هو الله احد من صفات الخالق

دولة قدم ديارهم بالمال والسب

فان الرزق مقسوم وسوء الظن لا ينفع
فقير كل ذي حرص غني كل من يتنوع
نظر الخط لا ينسى الكتابة الغيب
ان الكاتب يبني محروما في التراب

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يعتد به
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

لم يدلين محله احسن كل المقول وشكره اشرف ما يحتاج في القول
والصلوة علي محمد المقبول الذي لم يعد اليه الجصول **اما بعد**
جمعت هذه الحواشي للبتدين باستعانة القادر من الكتب مع
ضم ملاح لباي الفاتر وما فعلت هذا للاعتقاد على غماض الابصار
عز مواقع الانظار فاني تلقران ليخرج فكري غير صحيح **قال**
لمد الله الواجب وجوده المنع نظيره الممكن سواء وغيره **اولئك**
فيه ثلث مقالات الاولى في بيان مفهومات هذه الاشياء والثانية
في بيان مفهومات وجه الحصر وتقدم البعض على البعض والثالثة
في السؤالات مع الاجوبة المقالة الاولى في بيان المفهومات للمد
هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري **قصد** اطلاقا فالتثنية
شاملة وللكر والمدح وباللسان اجترار عن صفي الكروهما
الشكر بالبيان والكر بالاعضاء وعلى الجميل الاختياري لتحقيق
ما يتبع المدح لان المدح لا يستعد في غير الاختياري فلا يقال حمدت
زيدا على حسنه او على شجاعته وقصد اي مقصودا ب تعظيم **من الثناء**
له احترام عز الاستهزاء وعن قول من قال فلان عالم بخير فلهذا

المقالة والعضو
والاخبار وغير ذلك
بمعنى واحد الا
مصطلح وهو الذي
يفضل الاكث
عن بعضها

الحسن زيد وشجاعة ضروري للاختياري

بسم الله الرحمن الرحيم

على فانه لا يقصد فيهما تعظيم من الثناء له مطلقا اي سواء كان بعد
الاحسان او قبله احترام عن الشكر باللسان لان الشكر باللسان يكون
بعد الاحسان فقط والله اعلم لذات الواجب المنجم بجميع الصفات
ولهذا قال المحدث ولم يقل المدح للواجب او غيره لانه على تقدير
استحبابه لفظ الله بجميع الصفات يكون المدح مقابله للمدح
الصفات اولم يقل المدح للواجب او غيره لانه يتوهم اختصاص
المدح لوصف دون وصف والواجب الوجود هو الذي يقضي
وجوده لذاته اي ذاته يوجب وجوده لذاته **فعلما**
يلزم تقديم الشيء على نفسه او كون الشيء موجودا مرتين لانه
لما كان الذات سببا وسوجبا للوجود كان متقدما بالوجود
عليه ضرورة تقدم وجود السبب على مسبب فان كان الوجود للمقدم
عين الوجود المتأخر يلزم تقدم الشيء وهو بوطوان كان الوجود
المتقدم غير الوجود المتأخر يلزم ان يكون الشيء موجودا مرتين
وهو بوط ايضا قلت ان ذاته من حيث هي هي يوجب وجوده
بلا اعتبار وجوده وعلوه فلا يلزم تقدم الوجود على نفسه ولا

وقد المدح لان المدح يكون بالاحسان فقط

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يعتد به
والله اعلم بالصواب

اي الوصف المطلق المشرك
عن الكلام ووجوه الخاص
عند جميع التكلمين بالمدح

ليس معنى قولنا التمتع طو الذي
يقنع عدم لذاته ان يكون له
ذات بل معناه اي بصوره
يقنع عدمه شرح

اي ذاته واجب الوجود
اي ذاته واجب الوجود

اي كاللزم كون الشيء موجودا مرتين

كونه موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم
غير الوجود المتأخر التسلسل لانه ان كان الوجود المتقدم الذي
غير الوجود المتأخر مقتضى الذات كان الذات مقدما عليه بالوجود
فقط الوجود غير الوجودين المتأخرين بالفرض فيحصل للذات
وجود ثالث وهذا الوجود وهو الثالث ايضا ان كان مقتضى
الذات كان الذات مقدما عليه بالوجود يمكن تقدير غير
النهاية فيلزم التسلسل وهو بط ايضا فافهم ولا تغفل فان
هذا المحل من مصرف الازهان والممتنع هو الذي يقتض
عدمه لذاته ^{اي كون الشيء موجودا مرتين} والممكن وهو الذي لا يقتض وجود ولا عدم بل
يكون وجوده وعدمه من غير وهو الله تعالى وانما وجوب
الباري تعالى لانه مؤجد الاشياء والموجد لا يكون الا كذلك وانما
امتنع نظيره لان وجوده النظير مستلزم للنفاد وهو فاد
العالم كما بين في علم الكلام وانما سوي وجود الممكن وعدمه
لانه لا يضر وجوده وعدمه ولا يشقان بخلاف الواجب فانه
ينفع وجوده ويضر عدمه بخلاف الممتنع فان يضر وجوده

بدليل قوله تعالى
لو كان فيها الهة
غير الله لفسد تمام

وينفع

اي كونه مرتين

لكن

وينفع عدمه ولا يضره اعلم ان الممكن عدما قديما وهو العدم الذي
قبل وجوده وعدمه ما حدثا وهو الذي بعد وجوده والمراد من قولنا
عدم الممكن من غير عدمه الحادثة ^{العدم} لا عدمه القديم والالتم يوجد للاعلام
القديم لان العدم الذي قبل الوجود ان كان من غير وهو الله كان
لهذا العدم مسبوقا بالارادة وكله مسبوقا بالارادة حادث فهذا العدم
حادث فلم يوجد للاعلام القديمة مع ان المتكلمين قائلون بالاعلام
القديمة وعلم منه ان الاعلام اما حادثا وقديم وهي العدم الذي
قبل وجوده او حادثه وهي العدم الذي بعد وجوده وكل واحد
منهما اما قوتي او فرضي فالعدم القديم الوقوعي حاصل
للممكن قبل وجوده والعدم الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن
بعد وجوده والعدم القديم الوقوعي حاصل للممتنع ولم يحصل له
العدم الحادث لان الحادث الوقوعي يحصل بعد الوجود ووجود
الممتنع محال فحصل العدم الحادث الوقوعي للممتنع مع والعدم
الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب لا العدم القديم
الوقوعي ولا العدم الحادث الوقوعي لان وجود الله تعالى اذني

اي اهل سنة جامعة

اي عليه القديم الوقوعي عليه
للحادث الوقوعي



في حقها في حقها
 في حقها في حقها
 في حقها في حقها
 في حقها في حقها
 في حقها في حقها
 في حقها في حقها

وابدئ منزه عن العدم الوقوعي **والمتعار الثانية** بيان وجه
 الحصر وجه تقديم البعض على البعض واما وجه الحصر فهو ان
 الشيء اثنان يسلب الضرورة عن طرفيه معا او عن احد طرفيه
 فان كان الاول فهو الممكن وان كان الثاني فهو لا يخلو اما
 ان يسلب الضرورة عن طرف العدم او عن طرف الوجود والاول
 الواجب والثاني الممتنع فان قلت لهذا الحصر ليس بحصر لانه يوجه
 اليه القسم والعقد ليس من الاقسام التي هي في الحصر وهو ان يكون
 لكشي طرفان ضروريان قلت لهذا القيم وقوعه مع لانه يلزم منه
 اجتماع التقيضين بخلاف الاقسام الباقية تاخذ وانما قدم
 الواجب على الممتنع لانه امتناع النظير موقوف على الواجبات
 الواجب نظيره والنظير موقوف عليه للنظير لانه ما لم يثبت
 النظير لم يتصور النظير فكان موقفا عليه لامتناع النظير
 لانه الامتناع موقوف على النظير لانه عرض يقوم بالنظير
 والعرض موقوف على ما يقوم به فاذا كان موقفا على النظير
 والنظير موقوف على النظير فكان موقفا على النظير والنظير
 اي واجب الوجود

موقوف عليه لامتناع النظر لان الموقوف عليه للموقوف موقوف
 عليه لذلك الموقوف فثبت ان امتناع النظر موقوف على الواجب
 والموقوف عليه مقدم على الموقوف فلذا قدم الواجب عليه وهذا
 الوجه بدله على تقدم الواجب على الممتنع فقط واما الوجه الذي بدله
 على تقديم الواجب على الممتنع والممكن معا هو ان الواجب صفة
 جرت على غير من هي له وغيره صفة جرت على غير من هي له وتقدم
 الاو لا اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان قلت الواجب صفة
 جرت على غير من هي له كالممتنع والممكن لان الواجب هو وصف
 الوجود ولا وصف الله تعالى كما ان الممتنع هو وصف النظير لا وصف
 تعالى والممكن هو وصف الغير لا وصف الله تعالى قلت الوجود
 عين ذات الباري تعالى كما بين في علم الحكمة فان قلت لم تقدم
 الممتنع على الممكن مع ان كل واحد منهما صفة جرت على غير
 من هي له والممكن اشرف من الممتنع لانه موجود والممتنع معدوم
 والوجود اشرف من المعدوم **قلت** لان مفهوم الممتنع وجودي
 كما مر وان صدق على المعدوم ومفهوم الممكن عدمي وهو الذي

واجب الوجود

اي لفظ الله

اي واجب الوجود

لا يقتضيه ذات وجوده ولا عدمه كما مر وان صدق علي الوجودي
والوجودي مقدم العدي لشرفه وقيل قدم الممتنع على الممكن
لان الممتنع هو سلب الضرورة عن احد الطرفين والممكن هو
سلب الضرورة عن الطرفين معا فاعتبر الطرف المملوب
لان الطرف المملوب واحد في الممتنع واثنان في الممكن والواحد
قبل المتعدد **المقالة الثالثة** في الاسئلة مع الاجوبة فان
قلت التمجيد واجب لله تعالى فلم لم يمد الشارح بلا خبر عن ثبوت
الحمد قلت المراد بالحمد اتيان ما يشعر بالتعظيم والاخبار عن
ثبوت الحمد لله تعالى يشعر بالتعظيم فان قلت الواجب اسم الفاعل وهو
لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي والواجب
مهما بمعنى الماضي لان كون الله تعالى واجبا شئ قد وجد قديما
في الزمان الماضي قلت الواجب يدل على الحال فان كون تعالى
واجبا موجود في الحال وكون واجب الوجود موجودا قيل
ذائق الحال لا يعيد كون الواجب موجودا في الحال فان قلت
لا عدم للواجب اصلا فلم قلت طرف العدم غير ضروري

قلت

قلت لا وجود للممتنع
قلت لا واجب للممتنع
قلت لا وجود للممتنع
قلت لا واجب للممتنع

قلت لا وجود للممتنع فرضي لا وقوي فان قلت يلزم من قول الممكن
سواه بارجاع التخيير الى الله ان يكون الممتنع ممكنا لان الممتنع ايضا
مما هو غير الواجب وهو اي كون الممتنع ممكنا محال قلت التخيير
يرجع الى الواجب والممتنع معا وافراد التخيير باعتبار كل واحد
منهما فعني الممكن سواه الممكن سوى كل واحد من الواجب الممتنع
ومذا الجواب صحيح او نقول ان التخيير السبعة راجع الى اللان
واللام قبلها فيكون تقدير الكلام الحمد لله الذي وجب وجوده
والذي امتنع نظيره والذي امكن سواه وغيره الذي صدر
باختياره شرة وخيرة وبعضهم اجاب بان المراد بالامكان
الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وهو
يشمل الممتنع لان الضرورة صلووية عن احد طرفيه وهو طرف
الوجود واعترض عليه بان يشمل الواجب ايضا فلم يكن لقوله
الممكن سواه معنى ثم اجاب عنه هذا البعض بان المراد بالامكان
الامكان العام مقيدا بجانب الوجود اي يكون الضرورة مملوية
عن جانب الوجود لا عن جانب العدم والامكان العام بهذا

قوله

اي كالمستوع لان الضرورة صلووية عن احد طرفيه ايضا مملوية

اي نظرا الى الممتنع لا الممكن

عليه انه سلب عن احد
الطرفين من غير
عكس العدم
احد

المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة ليست بمكبوتة عن جانب الوجود ولكن يصدق على الممتنع والممكن الخاص ما صدق على الممتنع ضرورة فظ لان الضرورة مسلوية عن جانب الوجود دون جانب الوجود واما صدق على الممكن الخاص فلا تة اذا كانت الضرورة مسلوية عن طرفي الوجود والعدم كانت مسلوية عن طرفي الوجود وهو هذا الجواب ليس بصواب لانه ليس بمطابق لغرض الشارح وهم مطابقتة لغرض الشارح معلوم لانه اذ في كتب لانه يلزم من هذا الجواب قسم الشيء قيمه لان الممتنع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعل الشارح قيمه واتناقلنا وقد جعل الشارح قيمه لان مقصود الشارح بيان الصفات التقايرة بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل واحد منهما على الآخر فيكون كل واحد من الصفات الثلث - قسم الاخر فيلزم قسم الشيء قيمه وهو ظاهر البطلان فان قلت قوله سواه مستغنى عن قوله وغيره فيلزم التكرار قلت لان لم لزوم التكرار لان الثاني عطف تفيري للاول وان سلم لزوم التكرار لكنه

المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة ليست بمكبوتة عن جانب الوجود ولكن يصدق على الممتنع والممكن الخاص ما صدق على الممتنع ضرورة فظ لان الضرورة مسلوية عن جانب الوجود دون جانب الوجود واما صدق على الممكن الخاص فلا تة اذا كانت الضرورة مسلوية عن طرفي الوجود والعدم كانت مسلوية عن طرفي الوجود وهو هذا الجواب ليس بصواب لانه ليس بمطابق لغرض الشارح وهم مطابقتة لغرض الشارح معلوم لانه اذ في كتب لانه يلزم من هذا الجواب قسم الشيء قيمه لان الممتنع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعل الشارح قيمه واتناقلنا وقد جعل الشارح قيمه لان مقصود الشارح بيان الصفات التقايرة بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل واحد منهما على الآخر فيكون كل واحد من الصفات الثلث - قسم الاخر فيلزم قسم الشيء قيمه وهو ظاهر البطلان فان قلت قوله سواه مستغنى عن قوله وغيره فيلزم التكرار قلت لان لم لزوم التكرار لان الثاني عطف تفيري للاول وان سلم لزوم التكرار لكنه

اه الامكان
الاعلام بهذا
المعنى

فكل واحد منهما لا يصدق على الآخر
فكل واحد منهما لا يصدق على الآخر

بيان ان يلزم من ان يكون الممكن الذي قسمه
التقسيم صادقا للمتيقن لان قسم لا يكون صادقا
للمتيقن كالان والغير فالان الغير يصدق على
الان مع ان الممكن بهذا
التقسيم صادقا
على المتيقن

جاز للتفنن في العبارة وهذا مرغوب عند البالغين **قال**
الصادر باختيار غيره **اقول** اعلم اولاً ان الاختيار والا
راية عند المتكلمين صفة ذاتية مغايرة للعلم والقدرة مرتحة لوقوع
مقدواته تعالى في وقت دون وقت وعلى هيئة دون هيئة كما
بين في كتب الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الشارح هذا
اشارة الى مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب موجباً لذات
لا فاعل مختار بالاختيار ونسبة مقدوراته تعالى اليه كنسبة الاحراق
الى الشمس والنداء اي كما ان ايجاد الشمس للاحراق واجب كذلك ايجاد
الواجب للمقدوراة واجب وايضا اشارة الى مذهب الشنوية
والمجوس لانهم قالوا ان الله تعالى لا يتقدر على الشر والالكان شريراً
اجيب عنه بان الخير والشر باعتبار ذاتيهما ليس بخير وشر بل
بالنسبة الي غيرهما فيجوز ان يكون الشر بالنسبة اليه شرّاً وبالنسبة
الي الله تعالى لا يكون شرّاً فلا يكون الله تعالى بسبب صدور الشر شريراً
حاصله ان خالق الشر وهو الله تعالى ليس شريراً بل كان بالنسبة الي غيره
وهو العباد فان الترس من الصف بالشر لا من خلقه كما ان القايم

الصادر باختيار وم
بالمعنى

ان الممكن لان الوجود

قال كونها

مغني في

وصد

بانه الة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق الطرق الكلية تعرف بالطرق الجزئية التي تعرف صحتها وفسادها بالمنطق الذي هو الطرق الكلية

بانه الة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق الطرق الكلية تعرف بالطرق الجزئية التي تعرف صحتها وفسادها بالمنطق الذي هو الطرق الكلية
حاصل ان الطرق الجزئية الة للمنطق الذي هو الطرق الكلية الة
للطرق الجزئية فيكون الطرق الكلية الة للطرق الكلية لان
الالة هي الالة الشئ الشئ الة لذلك الشئ فيكون الشئ الة لنفسه
وفي نظر لانه يلزم منه الدور لانه معرفة الطرق الكلية ح
يتوقف على معرفة الجزئية ومعرفة الطرق الجزئية يتوقف
على معرفة الطرق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو الذي
ان يتوقف الشئ على ما يتوقف على ذلك الشئ وهو باطل
لانه يلزم منه توقف الشئ على نفسه كما اذا توقف **عاب وب** على
اكان موقوفاً لان الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ
فيلزم توقف الشئ على نفسه واعلم ان المراد بالوجوب في قوله
يجب استحضاده هو الوجوب الجعلي الغير الشرعي لا الوجوب الحقيقي
وهو ما يكون طرفه الوجود ضرورياً ولا الوجوب الشرعي وهو ما ياتى
العبد بتركه وانما قلنا الوجود الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان

الطرق
الطرق الكلية
الطرق الجزئية
الوجوب الشرعي
الوجوب الجعلي
الوجوب الحقيقي
عالم الموقوف
ب

استحضار الاصطلاحات سلب الضرورة عن طرف وجوده لانه
من الممكنات ولا شئ من الواجب الحقيقي كذلك وايضا لا ياتى العبد
بتركه فثبت الة ليس بواجب بالوجوب الحقيقي والوجوب الشرعي
قال ايها غوثي هذا مركب من ثلثة الفاظ في لغة وكهني اليونان
وهي اسي واغواجي ومعنى الاول في لغة اليونان بالعربية انت
ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث ثم حذفت الفاجي للاختصار
ثم نقله المنطقيون وجعلوا علم اللطيات الحرف فان قيل المناسبة
غير حاصله بين المنقول والمنقول اليه مع انها واجبة بينهما قلت
لانهم وجوب المناسبة بينهما فان صاحب التشبيه اطلق التشبيه
على الاستفهام والامر على التهيى مع انه لا مناسبة بينهما اي بين الا
مر والتهيى لان الامر يدل على طلب الفعل والتهيى على طلب ترك الفعل
ولا يبين التشبيه الاستفهام لان الاستفهام يدل بالوضع على طلب
الفهم والتشبيه ما لا يدل على الطلب دلالة وضعية وانما جاز عدم
المناسبة بينهما لانه لا منافقته في الاصطلاح وبعضهم
قال انه اسم للحكيم المستخرج لللطيات الحرف فسموه باسمية المنخرج

ايس
سا

ش
التشبيه

وقيل انه اسم للمعلم سموه باسمية
تسمية باسم المعلم ما يتعلم به

لم تأت بها في كتابها في نسخة من نسخة

لان الجنس هو
كل ما هو انتماء
لان ما هي الا
كل ما هو انتماء
لان ما هي الا

بارسم المستخرج **قال** وهي النوع والجنس **اقول** وانما قدم النوع
على الجنس مع ان الاول عكسه لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم
على الكل لان ما صدق عليه النوع قليل وما صدق عليه الجنس
كثير والتالي قبل الكثير وقدم ايضا على الفصل مع ان عكسه اولي
ايضا لما مر انما لان النوع يقع في جواب ما هو والفصل لم يقع
في جواب ما هو والواقع في جواب ما هو اشرف لان تمام ما هي
الشيء والاشرف اولي بالتقديم وقدم النوع على الخاصة والعرض
العام لانها عارضان والنوع معروض والمعروض مقدم على
العارض لان المعروض متبوع والعارض تابع والمتبوع قبل التابع
وقدم الجنس على الفصل لان الجنس اوسع من غير متصل بنفسه
بل محتمل على الشيء كثيرة فيحصل الفصل ويخصه وتزيل
اسهامه فلا بد ان يذكر او لا من امرهم غير متصل حتى يخصصه
شيء وتزيل اسهامه وقدم على الخاصة والعرض العام لانها عارضان
والجنس ذاتي والذاتي اولي بالتقديم لان الذاتي نفس ما هي
الشيء او جزؤه ونفس الشيء وجزئية مقدم على عارضه وقدم
ما هي

الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي والذاتي مقدم على
العرض لما مر انما وقدم على العرض العام لان ما صدق
عليه الخاصة قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والتالي قبل
الكثير **قال** والدلالة **اقول** انما قدم الدلالة على الدال و
المدلول مع ان الاول عكسه لان الدلالة موقوفة عليهما والموقوف
عليه مقدم على الموقوف والجواب عنه وانما قدم لان لما كانت
الدلالة علة لا تصاف الدال بالدالية والتصاق المدلول بالمدلولية
كانت مقدمة عليهما لان العلة لصفة الشيء متقدمة على ذلك
الشيء متصفا ^{اي الدلالة} بهذه الصفة وانما قلنا ان الدلالة موقوفة
عليهما لان الدلالة من الامور النسبية القائمة بالمتبوعين لان
الدلالة قائمة بالدال والمدلول فيكون موقوفة عليهما و
اعلم ان المراد بالدليل مرئنا اعم من الدليل المصطلح عند اهل
الكلام اي سواء كان يلزم من التصور بشيء التصور بشيء
آخرو من التصديق به ^{بشيء} التصديق بشيء آخرو وانما قدم الدليل
على المدلول لان علم الدليل علة لعلم المدلول والعلة مقدم على

م ١٣٣
١٣٦
١٣٧

بالدلالة

عقلية
العلم
الطبيعي

العلم
الطبيعي
العلم
الطبيعي

العلم
الطبيعي
العلم
الطبيعي

المعلول **قال** والدلالة تنقسم الى طبيعية **اقول** اعلم اولاً ان
الدلالة اما لفظية او غير لفظية - لانه ان كان الالفاظ
لدلالة لفظية وان لم يكن لفظاً فغير لفظية والدلالة اللفظية
تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية كما ذكره الشارح رحمه الله
فمثال الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة زيد على معناه وهو
الذات المخصوص ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ ومثال الدلالة
اللفظية الطبيعية كدلالة اخ على وجه الصدر والدلالة الغير
اللفظية تنقسم الى وضعية ان كانت بتوسط الوضع كالخطوط
والعقود والاشادات والنصب فانه الواضع وصنعها المعان
مخصوصة فان النصب مثلاً كالنصب المنصوب في الماء يدرك
على ان هذا المكان منفذ بالوضع وكذا غيره والى عقلية ان لم يكن
بتوسط الوضع كدلالة العالم على وجود الصانع ولم يذكر الشارح
الدلالة الغير اللفظية باقها لان المقصود بالنظر للمنطقين
الدلالة اللفظية الوضعية لانها المتعمد في العلوم على ما لا يخفى

العلم
الطبيعي
العلم
الطبيعي

والى طبيعية كدلالة الحرة على الخلو
او شق

قال او يدل

وقد عيان ما يلزم
نظر ان العلم انما يلزم
انما العلم انما يلزم
انما العلم انما يلزم

قال ويدل على ما يلزمه في الزمن **اقول** اي عياشي يلزم العلم
به من العلم بمفهوم اللفظ اي الدلالة الالتزامية التي يلزم من
العلم بالملزوم العلم باللازم من غير احتياج الى وسط وهو ما
يقعون بقولنا لانه اي يقع محمول الموضوع الذي هو اسم ان
المصدر يلزم التعليل كالتغير في دليل اثبات الحدوث للعالم
وهو قولنا لانه متغير وكل متغير حادث فان المتغير وقع محمولاً
للموضوع الذي وقع اسم ان المصدر بلا التعليل وهو العالم
لان التسمير في انة عبارة عن العالم راجع اليه من غير احتياج
الى علم اللازم في الجزم باللزوم بينهما وهذا هو معنى اللزوم
البيّن بالمعنى الاخص واللازم البيّن هو الذي يتصور اللزوم
في الجزم باللزوم بينهما كافي وهو معتبر في الدلالة الالتزامية
كالزوجية لادبعة فانه يلزم من العلم بما مية الاربعة العلم
بزوجية الاربعة **قال** لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج **اقول**
لانه ان دل على كل امر خارج لزم دلالة اللفظ على امور غير متنا
لان كل امر خارج عن معنى اللفظ امور غير متنا مية ولوده على

اي العلم
اللازم
البيّن

من غير تصور ان
الزوجية للاربعة

اي العلم
اللازم
البيّن

العلم
اللازم
البيّن

الاجابة على ما ذكره

كلها لزيم دلالة اللفظ عما تور غير متناهية وهو ظاهر البطلان
قال لان الملازمة الخارجية **اول** لا بد في هذا المقام من معرفة
الملازمة مطلقا الملازمة الخارجية والملازمة الذهنية و
معرفة اللازم والملزوم ومعرفة الشرط والمشروط اعلم ان
الملازمة مطلقا هي كون الشيء مقتضيا للاخر والشيء الاول
هو المسمى لللزوم والشيء الثاني هو المسمى باللازم كوجود النهار لطلوع
الشمس فان طلوع الشمس مقتضى لوجود النهار وطلوع الشمس لزوم
ووجود النهار ملازم له والملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضيا
للاخر في الخارج اي في نفس الامر اي كلما ثبت تصور الملزوم في
الخارج ثبت تصور اللازم فيه كالمثال المذكور وكالزوجية للاشياء
فانه كلما ثبت طلوع الشمس ثبت وجود النهار فيه وايضا كلما ثبت
ماهية الاشياء في الخارج ثبت الزوجية فيه الملازمة الذهنية
هي كون الشيء مقتضيا للاخر في الزمن اي ثبت تصور الملزوم
في الزمن ثبت تصور اللازم فيه كلزوم البصر في الزمن
فانه كلما ثبت تصور العمى في الزمن ثبت تصور البصر في الزمن

وانما قال
اشي
الاول
موا
المستع
بالملازمة
لان
لان ليس
مفهوم
الذي لا بد
من معرفته
بل ذاته

في الخارج
214
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250

اقول في هذا
ان قوله كلما ثبت
الاشياء في الخارج
في علم المستع
لان الاشياء في
الاشياء في الخارج
نفس الاشياء
انه كلما ثبت
بشيء في زمان
ثبت في زمان
الاشياء في الخارج
نفس الاشياء
انه كلما ثبت
بشيء في زمان
ثبت في زمان

والملازم
الخارجية
ليس كذا



اعلم ان بين الملازمة الخارجية والملازمة الزمنية عموما و
خصوصا مطلقا والملازمة الزمنية اعتم من الملازمة الخارجيه
لانه كلما ثبت الملازمة الخارجية ثبت الملازمة الزمنية
لان كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الخارج
ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الزمن وليس كلما
ثبت الملازمة الزمنية ثبت الملازمة الخارجية لانه ليس
كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الزمن ثبت
تصور اللازم عند تصور الملزوم في الخارج فانه ثبت تصور
البصر عند تصور العمى في الزمن ولم يثبت في الخارج والنظر
هو الذي يتوقف على الشيء ولم يدخل في ماهيته ولم يؤثر
فيه وبقي للموقوف بالمشروط والموقوف عليه بالشرط كالوضوء
للصلوة فان الوضوء شرط موقوف عليه للصلوة وليس
بداخل فيها ولا مؤثر فيها واذا عرفت هذا فاعلم
ان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة الاتزامية
لم يتحقق الدلالة الاتزامية بدون الملازمة الخارجية

احتراز من علة الفاعلية

لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما لا يتحقق الصلوة ^{اي مشروط}
 بدون الوضوء، واللازم اي عدم تحقق الدلالة الالترامية ^{اي مشروط}
 بدون الملازمة الخارجية بط وكذا الملزوم وهو كون الملازمة
 الخارجية شرطاً لان بطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم
 وانما قلنا اللازم بط لان العدم اي الذي مفهومه عدمي كالعلمي
 تدل على الملكة اي على الذي مفهومه وجودي كالصدق دلالة
 التزامية لانه كلما ثبت تصور العمي في الزمن ثبت تصور البصر
 في الزمن مع انه لم يثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت
 تصور العمي في الخارج ثبت تصور البصر فيه لان بينهما معاندة
 في الخارج وانما قلنا ان مفهوم العمي عدمي ومفهوم البصر وجودي
 لان مفهوم عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا وهو مفهوم
 عدمي ومفهوم البصر هو قوة للعقل يدرك بها المحسوسات
 البصرية وهو مفهوم وجودي لانه ليس في معناه نفى
 وانما قلنا مفهوم العمي بقولنا عما من شأنه ان يكون بصيرا
 لاجراج الحجر والشجر وغيرهما فان الحجر والشجر يصدق

لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما لا يتحقق الصلوة بدون الوضوء
 واللازم اي عدم تحقق الدلالة الالترامية بدون الملازمة الخارجية
 بط وكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطاً لان بطلان اللازم
 مستلزم لبطلان الملزوم وانما قلنا اللازم بط لان العدم اي الذي مفهومه
 عدمي كالعلمي تدل على الملكة اي على الذي مفهومه وجودي كالصدق
 دلالة التزامية لانه كلما ثبت تصور العمي في الزمن ثبت تصور البصر
 في الزمن مع انه لم يثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور
 العمي في الخارج ثبت تصور البصر فيه لان بينهما معاندة في الخارج
 وانما قلنا ان مفهوم العمي عدمي ومفهوم البصر وجودي لان مفهوم
 عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا وهو مفهوم عدمي ومفهوم
 البصر هو قوة للعقل يدرك بها المحسوسات البصرية وهو مفهوم وجودي
 لانه ليس في معناه نفى وانما قلنا مفهوم العمي بقولنا عما من شأنه
 ان يكون بصيرا لاجراج الحجر والشجر وغيرهما فان الحجر والشجر يصدق

عليها

اللفظ
 سان اقا
 التلث على
 قدم المصنف الدلالة
 المستوفى منه ولا يلزم هذا
 التلث بتوقف على معرفة
 هذه الدلالة لان معرفة
 هذه الحقيقة يتوقف على
 علم الفاعل ومعرفة اللفظ الدال
 لا الخور والترك هو اللفظ الدال
 بفعل الكس فان اللفظ لم
 التلث على بيان اقسام اللفظ ولم
 فان قلت لم قدم المصنف بيان الالات

عليهما عدم البصر لكن ليس من شأنها ان يكونا بصيرين **قال** فنقول
 اللفظ ينقسم **اه** **ان** فان قلت ان المنطقي لا يبحث من حيث انه
 منقطع الا عن المعاني لانه موصل ^{موصلة} الى الجمهولات فلم ذكر
 بحث الالفاظ قلت لانه لما كان افادة المعاني واستفادتها
 موقوف على الالفاظ ذكره فان قلت يحصل الافادة والاستفادة
 بالاشارة قلت يحصل بالاشارة تفهيم **المحسوسات** وفهماها
 دون تفهيم المعدومات والمعتولات وفهماها فان قلت يحصل
 بشكال الكتابة تفهيم المعاني في كل ما وفهماها نحوسة كانت او معدومة
 او معتولة فلم اخرج الى وضع الالفاظ قلت لما كانت مؤنثة ^{اي زمت}
 اشكال الكتابة اكثر ^{من مؤنثتها} وضموا الالفاظ لقله مؤنثتها **قال** والمجازة
 تدل على جسم معين **ان** **ان** قيل عليه ان المجازة تدل على جسم معين
 بل على جسم غير معين من افراد الحجر فلم قال شارح كذلك اجيب
 عنه بان المراد بالتعيين النوعي اي تدل المجازة على الما
 النوعية المعينة وهو صامية ^{او لا يعين التخصيص} ليج اعترض عليه بان المجازة المرمية
 ليست بعامية ليج بل فرد من افراد اجيب عنه بانه لا وجود
 نوع

اشكال الكتابة كاشارة كل واحد

الحجارة

فلم قلنا تدل المجازة
 على المعينة النوعية
 المبيضة

الجمهولات

للمامية - الا في ضمن فرد من افرادها فان كان فرد من افرادها فادا
 كان فرد من افرادها مرقيا كانت المامية مرقية **قال** صدق على اربعة
 اقسام **اقول** فان قلت الاقام حجة - وهي الاربعة التي ذكرها
 الشارح وما كان للفظ جزءا لكن للمعناه كالنقطة - كما قال
 الشارح ابن الفلوي كذلك قلت لما كان ما ل القميين و
 مما يكون للفظ والمعناه جزءا لكن لا يكون جزءا لفظ معني
 وما يكون للفظ جزءا للمعناه واحدا **عند الشارح** مدين القميين
 قسما واحدا وانما قلنا مالهما واحدا لان كل واحد من مدين
 القميين متحدة في عدم حصول المعني لجزء لفظهما وان
 كانا متضايين من جهة اخرى فهي ان احد القميين لا يكون
 لمعناه جزءا والقسم الاخر يكون لمعناه جزءا وبعضهم
 جعل الاقامة مائة وهي الحجة المذكورة وما لا يكون للفظ
 ولمعناه جزءا كق اذا كان على للنقطة وهذا القسم راجع
 اما الى القسم الذي لا يكون للفظ جزءا واما الى القسم الذي
 لا يكون جزءا لفظ معني لان كل صدق عدم كون المعني جزءا للفظ

ان فردا من افرادها
 ان فردا من افرادها
 ان فردا من افرادها
 ان فردا من افرادها
 ان فردا من افرادها

جزء لفظ معني وما يكون جزءا للمعناه واحدا
 يكون للفظ والمعناه جزءا لكن لا يكون
 كق علماء

على ثلثة اقسام الاول ما لا يكون للفظ ولمعناه جزءا كق اذا
 كان على للنقطة - والثاني ما يكون للفظ للمعناه كالنقطة -
 والثالث ما يكون للفظ ولمعناه جزءا لكن لا يكون جزءا
 لفظ معني **قال** كحيوان الناطق على **اقول** علم انه لا فرق
 بين حيوان الناطق علما وبين عبد الله على من جهة ان
 الحيوان في حيوان الناطق علما يكون بازاء التراء في ذبيدي
 كما ان التراء لا يقصد به معني كذلك لا يقصد بالحيوان وكذا
 الناطق في حيوان لا يقصد به معني كما ان العبد الله في
 عبد الله لا يقصد به معني لكن الفرق بينهما من جهة بازي
 وهي ان الحيوان الناطق على مفهومه ان اصلها ان جزآن
 من مفهومها المنقول اليه وليس عبد الله مفهومها الا
 صليان جزئين من مفهومها المنقول اليه **قال** لان
 معناه المامية السانية مع الشخص **اقول** فان قلت
 المامية الانسانية التي هي لحيوان الناطق فان كان
 مفهوم لحيوان المامية الانسانية التي هي الحيوان
 الناطق صح

علما يكون بازاء
 التراء في ذبيدي لا
 يقصد به معني
 وكما ان الله في
 عبد الله لا يقصد
 علما

اي الطول والرفق
 والاسود والبياض

كالانسان والنرس فانه لا يصدق الانسان على ما صدق عليه
 النرس وبالعكس فان صدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه
 الاخر فينيرهما التساوي كالانسان والضاحك فان كل ما صدق
 عليه الانسان صدق على الضاحك وبالعكس وان صدق
 احدهما على كل ما صدق عليه الاخر والآخر صدق على بعض
 ما صدق عليه الاول فينيرهما العموم والخصوص المطلق
 كالحيوان والناطق فانه كل صدق عليه الناطق صدق
 عليه الحيوان وليس بالعكس بل يصدق الناطق على بعض ما
 يصدق عليه الحيوان واد صدق احدهما على بعض ما صدق
 عليه الاخر وكذا الاخر يصدق على بعض ما صدق عليه الاول
 فينيرهما العموم من وجه كالحيوان والابيض اذا عرفت هذا فاعلم
 ان النسبة بين الكلي والجزئي للتباين لانه لا يصدق كل واحد
 حد منهما على كل ما صدق عليه الاخر وبين الكلي والجزئي
 العموم من وجه لصدقهما على الانسان وصدق الكلي
 بدون الكل على الكلي البسيط اي الكلي الذي ليس مركب

ان هذا
 هو
 الحيوان
 انما
 هو
 انما
 هو
 انما

من الاجزاء الاعم وصدق الكل بدون الكلي كما زيد وبين الكلي
 والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان وصدق
 الكلي بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي على
 جزء الجزئي وهو الشخص والنسبة بين الجزئين والكل العموم والخصوص
 من وجه لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدون الكلي على الجزء اي
 البسيط اي الجزئي الذي ليس مركب من الاجزاء كالنقطة المعينة
 وصدق الكل بدون الجزئي على الانسان وبين الجزئي والجزء العموم والخصوص
 من وجه ايضا لصدقهما على شخص وصدق الجزئي بدون الجزء
 عازدا وصدق الجزء بدون الجزئي على الحيوان والنسبة
 بين الكلي والجزء العموم من وجه لصدقهما على الحيوان فانه
 كل بالنسبة الى جسم تام كامن متحرك بالارادة لانه مركب
 منها وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون الجزء
 على الانسان وصدق الجزء بدون الكل على الجزء البسيط
 وانما ذكر الجزئي مع تعلق غرض المنطقين له ليقض مفهوم
 الكل لانه اذا تصور مفهوم الجزئي الذي هو مفهوم الكلي
 صدق

الشخص
 والاخر
 الشخص
 من الاجزاء الاعم وصدق الكل بدون الكلي كما زيد وبين الكلي
 والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان وصدق
 الكلي بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي على
 جزء الجزئي وهو الشخص والنسبة بين الجزئين والكل العموم والخصوص
 من وجه لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدون الكلي على الجزء اي
 البسيط اي الجزئي الذي ليس مركب من الاجزاء كالنقطة المعينة
 وصدق الكل بدون الجزئي على الانسان وبين الجزئي والجزء العموم والخصوص
 من وجه ايضا لصدقهما على شخص وصدق الجزئي بدون الجزء
 عازدا وصدق الجزء بدون الجزئي على الحيوان والنسبة
 بين الكلي والجزء العموم من وجه لصدقهما على الحيوان فانه
 كل بالنسبة الى جسم تام كامن متحرك بالارادة لانه مركب
 منها وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون الجزء
 على الانسان وصدق الجزء بدون الكل على الجزء البسيط
 وانما ذكر الجزئي مع تعلق غرض المنطقين له ليقض مفهوم
 الكل لانه اذا تصور مفهوم الجزئي الذي هو مفهوم الكلي
 صدق

انما
 هذا
 هو
 انما

من الاجزاء الاعم وما

يتضح مفهوم الكل في لان الشيء يتضح زيادة ايضا بصور
 اضداده وانما قلنا مع عدم تعلق غرض المنطقيين له لان تعلق
 غرض المنطقيين للموصل بالترتيب الى المجرولات والموصل بالترتيب
 الى المجرولات لا يكون الا بالكلية لانه يحصل الايصال بترتيب الكلمات
 بعضها مع بعض الى المجرولات الكلية لا يحصل الايصال
 بترتيبها الى المجرولات الجزئيات بعضها مع بعض الى المجرولات
 مطلقا اي سواء كانت المجرولات كليات او جزئيات ويكون
 الكلمات موصلا وموصلا اليه والجزئيات ليس موصلا ولا
 موصلا اليه فلا غرض للمنطقيين بتعلق بالجزئيات **قال ايمن**
 حيث انه متصور **اقول** لما كان ظاهر هذه العبادات وطبي
 نفس مفهومه توهم ان المانع من الشريك هو المفهوم من حيث
 التصور الذي يتعلق بالمفهوم فستر كلمة العبادات بقوله
 اي من حيث انه متصور اي المانع من الشريك هو المفهوم
 من حيث انه متصور للتصور المفهوم المتصور اشارة
 الجدد مذمب من قال ان المتصفة بالكلمة هو المتصور الذي

هذا ما ظهر لي من هذه المسئلة
 و...
 في...
 في...
 في...

تصور

والا من الصورة
التصور والعلم

هو الصورة الحاصلة لا المتصور الذي هو ذو الصورة
 وانما كان هذا المذهب مردودا لان الصورة حالة في
 نفس شخصية جزئية وجزئية المحل توجب جزئية الحال
 فلا يطرأ الكلمة للتصور بل عيادي الصورة **قال** فانما
 قيدا بالتصور **اقول** يمكن ان يعتبر مفهوم الكل على اربعة
 اوجه **الاول** ما لا يمنع مفهومه والثاني ما لا يمنع نفس مفهومه
والثالث ما لا يمنع تصور مفهومه **والرابع** ما لا يمنع نفس
 تصور مفهومه وبيان فساد الوجود الثلاثة الاولى مذكرة
 في الحاشية السيد فليطالبة **قال** الكل اما ذاتي او عر في **اقول**
 فان قيل لم قيل ان الحيوان ذاتي والماشي ليس بذاتي مع
 ان كل واحد منهما لاحق للانسان واعلم منه قلت التماس
 بين الذاتيات والعرضيات غامض لكن للمنطقيين قاعدة
 يمكن القيني بها وهي انه اذا كان للشيء الواحد لواحق عامة
 يكون اقدمها ذاتيا جندا له كاحيوان فان اقدم بالنسبة
 الى ساير اللواحق وهي الماشي فان قيل لم جعل الناطق
 ليس بذاتي

هذا ما ظهر لي من هذه المسئلة

والا من الصورة
التصور والعلم

هذا ما ظهر لي من هذه المسئلة
 في...
 في...

هذا ما ظهر لي من هذه المسئلة
 في...
 في...

ليس بذاتي

اي الكل

الشيء على عرض

ذاتيا ولتم جعل الضاحك ذاتيا مع ان كل واحد منهما مختص
لنوع قلت ان القاعدة في التميز ان اذا كان لنوع ما عوارض مرتبة
مختصة له يكون اقدمها ذاتيا كالناطق مثلا فانه مقدم بالنسبة
الى التعجب والضحك لان النطق بسبب التعجب والتعجب بسبب للضحك
والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق مقدا على التعجب
والضحك لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد للضحك وانما قدم
الذاتي على العرض لان الذاتي نفس سامية الشيء او جزؤه
والعرضي عارض لمسامية الشيء او جزؤه فيكون الذاتي معروضا
والعرضي عارضا والمعروض مقدم على العارض فيكون الذاتي
مقدما على العرض **قال** كالحوان بالنسبة الى الانسان **اقول**
يكن ان يكون هذا الكلام اشارة الى ان الكلمات امور
اضافية تخلق باعتبار فان لحوان جنس بالنسبة الى الانسان
لانه داخل فيه شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو جنس
فالحيوان جنس بالنسبة اليه وانما بالنسبة الى الناطق عرض
عام لانه ليس داخل فيه ولكن شامل له ولغيره وكل ما كان
لحيوانه

عن
مختلف
بيان

كذلك

الشيء على عرض

كذلك فهو عرض عام كما لما شئ مثلا عرض عام ليس بداخل في الا
لنسان لكن شامل له ولغيره وكما يملون فانه جنس ايضا بالنسبة
الى الاسود وفصل بالنسبة الى الكسوف ونوع بالنسبة الى الكسيف
وخاصة بالنسبة الى اللجم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان **قال**
واذا استدل عن كل واحد من الانسان الا **اقول** اعلم ان ما هو
مثله عن تمام الماهية فلا يقع في جواب ما هو الا تمام الماهية
المختصة او تمام الماهية المشتركة والمداد بتمام الماهية
المختصة هو ان يكون ذلك الماهية حقيقة للشيء وان لا يكون
له حقيقة غير هذه الحقيقة وبتمام الماهية المشتركة هو ان
يكون لجزء مشترك بين الشئين فصاعدا ولا يوجد بينهما امر
داخلا سوى ذلك كالحوان فانه جزء مشترك بين الانسان
والفوس لا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى ذلك وانما قلنا
لا يوجد جزء ذاتي ولم نقل امر مشترك بينهما لانه يوجد
الامر المشترك الغير الذاتي بينهما كما لما شئ فانه مشترك بينهما
لكن لا يكون ذاتيا لهما فان قلت فان هذا التفسير لاننا لانم

فانما اللون نقي
الى الاسود والابيض
والاحمر والاصفر
والارزرق وغير ذلك
المتكليف في

ان بين الانسان
والفوس

لا يوجد
بل عينا
لان ان والفوس

ان لا يكون يوجد سوى الحيوان جزء مشترك ذاتي بين الانسا
 والدرس فان الجسم النامي والحاس والمتحرك بالارادة كلها
 اجزاء مشتركة بينهما ذاتي الرهما والحيوان غيره لان الحيوان
 مجموع الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والمجموع مقاب
 كل واحد منها فلا يكون الحيوان تمام المامية المشتركة على
 هذا التفسير مع انه تمام المامية المشتركة قلت لانم ان جزء
 الشيء غيره لما ثبت في موضعه ان جزء الشيء لا هو ولا
 غيره ولا يكون الجسم النامي والحاس والمتحرك بالارادة
 غير الحيوان وان لم يكن عينه ولا يوجد غير الحيوان المشتركة
 ذاتي بينهما **قال** وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع
اقول فان قيل ان هذا القيد كما يخرج النوع يخرج النوع
 ايضا فصول الانواع وخواصها فلم قال الشارح يخرج
 النوع بقوله مختلفين بالحقايق ^{كالانواع للجنس العالي وهو الجسم والحس النامي} والفضل والخامة بقوله
 في جواب ما هو قلت ان القيد الاخير يعني في جواب ما هو
 يخرج الفصول والخواص مطلقا اي سواء كان فصول

اي بين
 الانسان
 والفرس

كما هو في قول البيهقي في الفصول

كالتالي
 والاضاحة

الانواع او فصول الاجناس وسواء كان خواص الانواع
 او خواص الاجناس واما العرض العام فلا يخرج الا بالقييد
 الاخير لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق لكن
 لا يقال في الجواب اصلا فان قلت ان الجنس لا يكون مقولا
 في جواب ما هو بل في جواب ما هما او في جواب ما هم قلت
 المراد في قوله الجنس مقول في جواب ما هو تعيين الاصطلاح
 اي تعيين الجنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء هو بل مقول
 تعيين في جواب ما هو **قال** ويرسم انه كل مقول على كثيرين
 مختلفين بالعدد **اقول** قوله على كثيرين اي على الافراد لان
 المراد بالكثيرين في تعريف النوع الافراد واما المراد من
 الكثيرين في تعريف الجنس هو الانواع والماهيات فان
 قلت ان الجنس ايضا مقول على الافراد فلم قلت المراد
 بالكثيرين في تعريف الجنس هو الانواع دون الافراد قلت
 ان مقولية على الافراد للذات بل ثانيا وبالعرض
 لانه يقال اولا بالذات على الماهيات الموجودة دون الافراد

فلم تعريفه قال
 مقوله في جواب
 ما هو

فراد

من الافراد في

وبواسطتها يقال على افراد الشخصيات ولتأيد ان يقول ح
 لاجابة الي قوله دون الحقيقة لان هذا القول للاحتراز
 عن الجنس والجنس يخرج على كثيرين بدون الحقيقة لان الجنس
 لا يكون مقولا على هذه الكثيرين بالذات قال وقوله مختلفين
 دون الحقيقة يخرج الجنس لقوله لو قال قوله دون الحقيقة

يقوله

- يخرج الجنس لكان اولى
- لان لا يدخل لقوله
- مختلفين بالعدد
- في الاخراج لان
- الجنس ايضا
- مقول على اكثر من حملين بالعدد
- تمت بعونه
- الله العلام
- اذ ولي كل
- كل توفيق والنعام

37
 3/4

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısmi	Esas
Yeni Sayı No	
Eski Sayı No	1757